جـامعـة عـجـمـان
AJMAN UNIVERSITY

كلية القانون

توصيف مختصر لمساقات برنامج الماجستير في القانون الخاص

اسم المساق :منهجية البحث القانوني المتقدم

رقم المساق LAW574

يُعدّ هذا المساق محطةً تأسيسيةً في مسيرة الطالب الأكاديمية، حيث يُقدّم للطلبة، سواء كان اختيارهم إعداد أطروحة أو مشروع تخرّج تطبيقي، فرصةً لتطبيق المعارف والمهارات القانونية التي اكتسبوها طوال برنامج الماجستير. ويشمل المساق تعلُّم منهجيات كتابة الأطروحة الأكاديمية الرصينة، بما في ذلك صياغة الإشكالية، وتصميم الخطة البحثية، واستخدام المصادر التشريعية والقضائية والفقهية بمنهجية نقدية.

في مسار الأطروحة، يعمل الطالب تحت إشراف أكاديمي متخصص على إجراء بحث أصيل يعالج إشكالية قانونية فعلية. أما في مسار المشروع التطبيقي، فيُركّز الطالب على تحليل تحدي قانوني و اقعي وتقديم حلول عملية قابلة للتنفيذ، غالباً بالتكامل مع خبرته في مساق التدريب العملي الداخلي.

ويتضمن المساق أيضاً تعليم الطالب مهارات المناقشة العلنية أمام لجنة أكاديمية، مما يُعزّز مهاراته في التواصل المهني والدفاع عن موقفه القانوني.

اسم المساق قانون المعاملات المدنية- العقود والالتزامات

رقم المساقLAW561

القسم العام: يتضمن دراسة النظرية العامة للالتزام من حيث المصادر الإرادية) العقد والإرادة المنفردة (والمصادر غير الإرادية الفعل الضار والكسب بلا سبب وأحكام الالتزام.

القسم الخاص: يتضمن موضوعا أو أكثر من موضوعات قانون المعاملات المدنية الجديد ويتميز بخصوبة الفحوى والأهمية العملية واختلاف المذاهب التشريعية، ودراسته دراسة تحليلية وتأصيلية، وتتبع تطبيقاته العملية المختلفة، ومقارنته مع نظيره في بعض النظم القانونية المعاصرة، مع بيان موقف القضاء، مثال ذلك المسئولية المهنية، المسئولية العقدية، المسؤولية عن فعل الغير، المسئولية التقصيرية، الإنجاب الصناعي، مسئولية مقاولي البناء، .....أو غير ذلك.

وقد تم اختيار موضوع (الإعسار المدني) وذلك بهدف بيان وعرض التنظيم القانوني للإعسار المدني الذي صدر به قانون الإعسار الإماراتي رقم 19 لسنة 2019، وما تَضَمَّنَهُ من وسائل يمكن أن تساعد المدين على تسوية أوضاعه والتزاماته المالية نحو الدائنين

من خلال طلب التسوية المالية والانتقال بعد ذلك إلى إجراءات شهر الإعسار تمهيداً لإصدار حكم بشهر إعسار المدين وتصفية أمواله وقسمتها بين الدائنين، إذا فشلت خطة التسوية المالية التي تقدم بها المدين المعسر إلى المحكمة وو افق عليها الدائنون، وللتطرق إلى موقف القضاء الوطني و الكيفية التي سوف تطبق من خلال القضاء الإماراتي من خلال تحليل نصوص القانون، والعمل على كشف جو انب النقص في بعض الأحكام التي غفل المشرع الإماراتي عن تنظيمها، لعله يقوم بتعديلها في المستقبل لضمان حسن تطبيق القانون.

اسم المساق قانون المعاملات التجارية

رقم المساقLAW562

القسم العام: يتضمن دراسة النظرية العامة للقانون التجاري من حيث تعريف القانون التجاري ومصادره ومبررات استقلاله وأصوله التاريخية وأحكام العمل التجاري والآثار القانونية المترتبة عليه، ثم دراسة التاجر والتزاماته والمتجر وعناصره المعنوية والمادية المختلفة.

القسم الخاص: يتناول هذا المقرر دراسة موضوع أو أكثر من موضوعات القانون التجاري المعاصر ذات الأهمية العلمية والتطبيقية، من خلال تحليل الأطر القانونية الناظمة لها وربطها بالو اقع العملي. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، النظام القانوني للإيجار التمويلي، وتنظيم الأسواق المالية، وقواعد الاستثمار و آثاره القانونية والاقتصادية والاجتماعية، النقل البحري، النقل متعدّد الوسائط، وضمانات الائتمان المصرفي، إضافة إلى دراسة معمقة لأحكام الشركات التجارية من حيث التأسيس والإدارة والمسؤولية.

اسم المساق القانون الدولي الخاص – تنازع القو انين

رقم المساقLAW563

يتناول هذا المساق دراسة القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الخاصة ذات العنصر الأجنبي، من حيث تحديد الاختصاص القضائي الدولي والقانون الواجب التطبيق، وآليات الاعتراف بالأحكام الأجنبية وتنفيذها. ويهدف المساق إلى تمكين الطلبة من فهم الأسس النظرية والعملية لتنازع القو انين وتطبيقها على الوقائع المختلفة.

ينقسم المساق إلى قسمين رئيسيين:

القسم العام: القواعد العامة لتنازع القو انين

يتناول هذا القسم المفاهيم الأساسية لتنازع القو انين، ونطاق تطبيقه، ومعايير إضفاء الصفة الدولية على العلاقة القانونية، وضو ابط الإسناد التقليدية والحديثة، والتكييف، والإحالة، والنظام العام، والتحايل على القانون، إضافة إلى تنازع الاختصاص القضائي الدولي، وقواعد الاعتراف بالأحكام الأجنبية وتنفيذها.

القسم الخاص: موضوعات متخصصة في تنازع القو انين

يُعالج هذا القسم تطبيقات متقدمة ومعاصرة لتنازع القو انين، مع التركيز على الإشكاليات المستجدة التي أفرزتها التطورات

التكنولوجية والعالم الرقمي، ولا سيما تنازع القوانين في العقود الإلكترونية، والمعاملات الخاصة عبر المنصات الرقمية، وحماية البيانات الشخصية والخصوصية، والمسؤولية المدنية الناشئة عن الأنشطة الرقمية العابرة للحدود، مع الاستعانة بالتشريعات المقارنة والاتجاهات القضائية الحديثة.

اسم المساق قانون حماية البيانات الشخصية

رقم المساقLAW570

القسم الخاص: يتضمن المساق بيان ماهية البيانات الشخصية ومدى الحماية القانونية التي توفرها التشريعات لها بضمنها التشريع الاماراتي المتمثل بالمرسوم بقانون اتحادي رقم 45 لسنة 2021، من خلال التطرق الى تعريف البيانات الشخصية ونظام معالجة البيانات الشخصية وكذلك صور معالجة البيانات الشخصية، ثم دراسة تقييم نظام المعالجة من خلال بيان مزايا النظام ومخاطره، كما يتضمن المساق شروط معالجة البيانات الشخصية، وآلية نقل البيانات الشخصية داخل وعبر الحدود وشرح ضوابط نقل البيانات، كما يتعرض المساق للآثار القانونية المترتبة على حماية البيانات الشخصية وأخيرا التطرق للمسؤولية المدنية المترتبة على حماية البيانات الشخصية والتزامات الأطراف والحقوق المترتبة عليها، بالإضافة الى التعويض المترتب على الاضرار الناجمة عن انتهاك الحق في الخصوصية والاعتداء على البينات الشخصية.

القسم العام: ونظرا لارتباط الموضوع بالقواعد المتعلقة بحماية البيانات الشخصية والحق في الخصوصية فيخصص المقرر العام للمساق بدراسة الاحكام العامة للقواعد المنظمة للمسؤولية العقدية والاثر المترتب على قيام المسؤولية العقدية والمسؤولية عن الفعل الضار وفقا لأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم 25 لسنة 2025 بإصدار قانون المعاملات المدنية.

اسم المساق قانون المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة

رقم المساق LAW571

القسم الخاص: يتطرق المساق لدراسة احدى صور المعاملات الالكترونية بجانبها القانوني، بحيث يتضمن المقرر الخاص دراسة أحد الموضوعات المتخصصة بصورة معمقة مثل الشراء والبيع عبر المتاجر الالكترونية مثل امازون ونون، او دراسة موضوع الاكتتاب الالكتروني بأسهم الشركات المساهمة العامة و اتخاذ القرارات عبر التصويت الالكتروني في الجمعية العمومية للشركة، او التحويلات البنكية عبر التطبيقات الالكترونية ومسؤولية البنك عن الاخلال في تنفيذ المعاملة الالكترونية في مواجهة العميل، او دراسة موضوع إدارة الاستثمارات عبر المنصات الرقمية، او حماية المستهلك الالكتروني في نطاق التجارة الالكترونية.

وتتضمن دراسة المقرر الخاص أيضا التطرق لموضوع الاحكام القانونية للالتزام بالإعلام وحماية المستهلك الالكتروني في عقود التجارة الالكترونية، من خلال دراسة المقصود بالالتزام بالإعلام الالكتروني في هذه العقود، وخصائص الالتزام بالإعلام الالكتروني قبل التعاقد، وتمييزه عن ما يشتبه به من الالتزامات الأخرى، وبيان طبيعة الالتزام بالإعلام الالكتروني في العقد، وشروط الالتزام بالإعلام، ثم يدرس الطالب الاحكام القانونية للالتزام بالاعلام في عقود التجارة الالكترونية ، من حيث الشروط

ومفهوم المستهلك الالكتروني وحمايته والمسؤولية المدنية المترتبة عن الاخلال بالالتزام بالإعلام الالكتروني، وأخيرا إمكانية بطلان العقد لمصلحة المستهلك الالكتروني وتعويضه عن الاضرار.

المقرر العام: يدرس الطالب القواعد العامة للمعاملات الالكترونية ووسائل انعقاد العقد الالكتروني وفقا للمرسوم بقانون اتحادي رقم 46 لسنة 2021 بشأن المعاملات الالكترونية وخدمات الثقة، ونطاق تطبيق القانون ومفهوم المستند الالكتروني والتوقيع الالكتروني وصوره والمقصود بعلامة الثقة المعتمدة ومزود خدمة الثقة والترخيص وتقييم الامتثال وفقا لأحكام المرسوم المذكور.

اسم المساق الجوانب القانونية للعقود الذكية

رقم المساق LAW572

القسم العام: يتناول هذا القسم الإطار النظري والمفاهيمي الذي يحكم هذا النوع من العقود في ضوء قواعد القانون الخاص والتجارة الإلكترونية. وتركّز على تعريف العقود الذكية ونشأتها وتطورها في سياق التحول الرقمي، وبيان علاقتها بنظرية العقد التقليدية، مع توضيح الأساس القانوني للاعتراف بها في التشريعات الوطنية والدولية، ودور تقنية البلوك تشين في إبرامها وتنفيذها، والتكييف القانوني للعقود الذكية وتمييزها عن العقود الإلكترونية التقليدية، إلى جانب المبادئ العامة لحماية المتعاقدين في البيئة الرقمية.

القسم الخاص: في هذا القسم يتم التركيز على الجوانب التطبيقية والإشكاليات العملية المرتبطة بالعقود الذكية، ولا سيما حجيتها في الإثبات والآثار القانونية المترتبة عليها، والمسؤولية المدنية الناشئة عن أخطاء البرمجة أو التنفيذ الآلي، ومدى تأثير غياب أو محدودية التدخل البشري في إبرامها وتنفيذها. كما تتناول وسائل فضّ المنازعات الناشئة عنها، سواء أمام القضاء أو من خلال التحكيم التقليدي أو الإلكتروني، وتبحث تطبيقات العقود الذكية في مجالات محددة مثل الخدمات المالية وسلاسل الإمداد والتأمين والملكية الفكرية، إضافة إلى قضايا حماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني، والتحديات التشريعية والتنظيمية و آفاق تنظيم العقود الذكية مستقبلًا.

اسم المساق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية

رقم المساقLAW573

القسم العام: يتضمن دراسة القواعد العامة لحماية الملكية الفكرية في جوانبها المختلفة، سواءً حقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة، والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع، والنماذج والرسوم الصناعية، والتصاميم التخطيطية للدوائر المتكاملة، والمعلومات غير المفصح عنها والأصناف النباتية الجديدة ووسائل حمايتها في التشريعات الوطنية والمعاهدات الدولية.

القسم الخاص: يتضمن دراسة أحد الموضوعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية بصورة معمقة مثل: الحماية القانونية للعلامة التجارية في الواقع الافتراضي – الحماية المدنية للمصنفات الرقمية للذكاء الاصطناعي – الذّكاء الاصطناعيّ واكتساب حقوقِ الملكيّة الفكريّة - حماية المصنفات الرقمية بين التشريع التقليدي والتحديات التقنية الحديثة – الإطار القانوني

لحماية المحتوى الرقمي عبر الحدود- الملكية الفكرية في ظل تقنيات البلوك تشين- النظام القانوني للمحتوى الرقمي المُنشأ بالخوارزميات

اسم المساق قانون الإجراءات المدنية : أصول التقاضي

رقم المساق LAW580

القسم العام للمساق:

يتناول هذا القسم دراسة القواعد العامة للتقاضي والقضاء، من خلال تحليل التنظيم القضائي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقواعد الاختصاص القضائي، ونظرية الدعوى وشروط قبولها، ومبادئ إصدار الأحكام القضائية وتسبيبها، وطرق الطعن فيها، إضافة إلى دراسة الأوامر القضائية وقواعد التنفيذ الجبري وإجراءاته، والمنازعات الناشئة عنه، بما يُمكّن الطلبة من استيعاب الإطار القانوني المتكامل لإدارة الخصومة القضائية.

القسم الخاص للمساق:

يُخصص هذا القسم لدراسة موضوع الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي، من خلال تناول ماهية الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال القضائي، ونطاق توظيفه في إدارة الدعوى والعمل القضائي، مع تحليل الضوابط القانونية والأخلاقية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وبيان مزاياها وتحدياتها، وآثارها القانونية على ضمانات المحاكمة العادلة، واستقلال القضاء، وحماية حقوق المتقاضين.

اسم المساق الوسائل البديلة لحل المنازعات

رقم المساق LAW581

القسم العام:

يتناول هذا المساق دراسة الوسائل البديلة لحل المنازعات المدنية والتجارية، وبوجه خاص الوساطة والتوفيق والتحكيم، من حيث ماهيتها ونشأتها وتطورها، والطبيعة القانونية لكل منها، مع تحليل مزاياها وحدودها مقارنة بوسائل التقاضي التقليدية. كما يتضمن المساق دراسة آليات اللجوء إلى هذه الوسائل من خلال اتفاق الأطراف على الوسيلة البديلة المناسبة، وإجراءات تطبيقها، والآثار القانونية المترتبة عليها، ودورها في تحقيق العدالة الناجزة وتعزيز كفاءة إدارة النزاعات في إطار القانون الخاص المعاصر.

القسم الخاص:

يُخصص هذا القسم لدراسة الوسائل البديلة لحل المنازعات في سياق القانون الخاص المعاصر، مع التركيز على تطبيقاتها في منازعات الملكية الفكرية وحماية البيانات، والعقود الذكية، وتحليل فعاليتها مقارنة بالقضاء التقليدي، في ضوء التطورات التشريعية والممارسات العملية الحديثة.

جـامعـة عـجـمـان
AJMAN UNIVERSITY

اسم المساق قانون الإثبات

رقم المساقLAW582

القسم العام: يتناول هذا المساق دراسة النظرية العامة للإثبات وفقاً لقانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية من حيث الأحكام العامة، والإثبات بالكتابة والشهادة والإقرار، والقرائن، والاستجواب، واليمين، والخبرة مع التركيز على حجية كل وسيلة من وسائل الإثبات، والقيود التي يفرضها القانون.

القسم الخاص: يتم التعمق في هذا القسم في موضوع أو أكثر من الموضوعات الجوهرية في قانون الإثبات، ويتم اختياره لما يتسم به من خصوبة فقهية وأهمية عملية وتفاعل مستمر مع اجتهاد القضاء، وذلك من خلال دراسة تحليلية وتأصيلية تُبرز تطور قواعد الإثبات في ضوء المستجدات التقنية والقانونية. ومن بين المواضيع التي قد يشملها القسم الخاص: الإثبات الإلكتروني في المعاملات الرقمية، حجية الوثائق الإلكترونية والتوقيعات الرقمية، الخبرة القضائية في النزاعات ذات الطبيعة الإلكترونية.

اسم المساق قانون الإجراءات المدنية: التنفيذ الجبري

رقم المساق LAW583

القسم العام للمساق:

يركز هذا القسم على دراسة الإطار القانوني للتنفيذ الجبري وفق التشريعات الإجرائية النافذة، من حيث وسائل إجبار المدين على التنفيذ، و أنواع السندات التنفيذية، وإجراءات الحجز والتنفيذ على المنقولات والعقارات، ومنازعات التنفيذ .

القسم الخاص للمساق:

يُخصص هذا القسم لدراسة التطبيقات المعاصرة للتنفيذ الجبري، ومنها الحجز التحفظي والتنفيذي على السفن، و آثار الحجز، ومنازعات التنفيذ، ودعوى الاستحقاق الفرعية في ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية النافذة.

جـامعـة عـجـمـان
AJMAN UNIVERSITY

اسم المساق الأطروحة

رقم المساق LAW620

يعد هذا المساق الذروة العلمية لبرنامج الماجستير، حيث يقوم الطالب بإجراء بحث علمي أصيل ومستقل يساهم في إضافة معرفة جديدة للحقل القانوني، ويتضمن اختيار موضوع حيوي ومحدد، تحدد فيه المنهجية البحثية (تحليلي، مقارن، تاريخي)، وصياغة إشكالية واضحة، مع التركيز على الأصالة والعمق، واستخدام المصادر الموثوقة (تشريعات، اتفاقيات، أحكام قضائية)، وإعداد هيكل منطقي يراعي المقدمات، الفصول، الخاتمة، والملاحق، مع مراعاة التطورات القانونية الحديثة، وهو ما يتطلب استشارة المشرف الأكاديمي لتحديد موضوع البحث بدقة، ويتمثل الهدف في إضفاء إضافة علمية وتطبيقية في مجال القانون .

اسم المساق مشروع التخرج

رقم المساق LAW621

يهدف هذا المساق المشترك بين برنامجَي ماجستير القانون العام والقانون الخاص إلى تمكين الطلبة من تطوير قدراتهم على تحديد وصياغة إشكاليات قانونية معاصرة في سياق التحوّلات الرقمية والتشريعية والمؤسسية على المستويين الوطني والدولي، من خلال دمج البُعدين المفاهيمي والتطبيقي في مشروع تخرّج متكامل. يركّز – تحت إشراف أكاديمي – على بناء الإطار المنهجي والتحليلي لمشروع التخرّج عبر توظيف أدوات البحث القانوني المتقدم، والتحليل النقدي للأطر التشريعية والسياسات العامة، واستخدام قواعد البيانات القانونية والأدوات الرقمية في جمع المعلومات وتحليلها، بما يمكّن الطالب من الانتقال من فهم القواعد القانونية إلى إنتاج المعرفة القانونية. ، ويتيح للطالب – تحت إشراف أكاديمي – تصميم وتنفيذ مشروع قانوني احترافي يعالج إشكالية واقعية مرتبطة ببيئته المهنية أو مجال خبرته، سواء في القانون العام (مثل الأمن السيبراني، الجرائم الإلكترونية، العدالة الجنائية الرقمية، استخدام الذكاء الاصطناعي في إنفاذ القانون، والحوكمة الذكية) أو في القانون الخاص (مثل العقود الذكية، المعاملات الإلكترونية، المسؤولية المدنية عن الأنظمة الرقمية، حماية البيانات والخصوصية، الشركات التكنولوجية، الملكية الفكرية الرقمية، وتسوية المنازعات الإلكترونية والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية).

ويشمل المشروع تحليل التشريعات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة، واستخلاص الفجوات القانونية والتنظيمية، وصياغة حلول قانونية أو تنظيمية أو تعاقدية أو قضائية قابلة للتطبيق العملي في الجهات الحكومية أو القضائية أو التنظيمية أو في بيئات الأعمال والمؤسسات الخاصة التي يعمل بها الطالب أو يمتلك خبرة فيها. وينتهي المساق بإعداد تقرير نهائي وعرض مهني يعكسان قدرة الطالب على توظيف البحث العلمي، والمقارنة القانونية، والأدوات الرقمية لإنتاج حلول عملية، بما يؤكد جاهزيته للعمل بكفاءة في البيئات القانونية المعاصرة داخل القطاعين العام والخاص.